راسم محيي الدين خمايسي *

إسقاطات حال المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين

مقدمة

مرّ أكثر من ٥٥ عاماً على احتلال إسرائيل القدس الشرقية وضمها إليها وبسط سيادتها على الأرض/ المكان، بينما أبقت الإنسان المقدسي الفلسطيني في مكانةٍ مشروطة تحت مسمى «مقيم ثابت». لم يكن هذا الفصل (بين الأرض وسكان القدس) إجرائياً وعفوياً، بل قصد منه إبقاء حال المؤقت سارياً على المواطن الفلسطيني لاعتبارات أيديولوجية، جيوسياسية، ديمغرافية. استخدام البعد الزمني لتحقيق السيطرة وتثبيت إنجاز مشروع كولونيالي باستخدام قوة الدولة لفرض واقع من فوق (top-down imposition) يكون من الصعب تغييره من ناحية (Goodin 2008)، ومن ناحية أخرى يبقى المقدسي في حال انتظار انتهاء حكم الدولة المحتلة واستعادة موارده وحقه في المدينة (Samman 2018). تمت صياغة حال المؤقت من خلال علاقات القوة وممارسة الحق/ اللا-حق في المدينة وتطبيق السياسات التي تهدف إلى تثبيت الاستيطان الكولونيالي في القدس الشرقية وتغيير طابعها. في المقابل، أُجبر المقدسيون الفلسطينيون، أفراداً وجماعة، على تأجيل بعض مشاريعهم على أمل إنهاء حال الاحتلال. دفعهم هذا «التأجيل المبطن والمعلن» لمقاومة عدوان الاحتلال - الذي يسعى إلى أن يكون هو الثابت - بخطاب وسلوك الرباط، الصمود، صراع البقاء ورفض المشاركة/ التشارك مع الاحتلال الإسرائيلي لحفظ الحق في المدينة، بما في ذلك المشاركة في التخطيط الحيزي الحضري، لأن ذلك يعني التماهي مع مشروع الثابت الكولونيالي (Samman 2017). وعليه، هناك حالة من عدم التناظر بين حالة المؤقت التي يشعر بها الفلسطيني (ينظر إلى الاحتلال الإسرائيلي

* أ. د. راسم محيي الدين خمايسي مُخطّط مدن وجغرافيّ، أستاذ التخطيط والجغرافيا الحضريّة، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، جامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات، كفر كنا.
com.gmail@Khamaisir

تحاول هذه الدراسة الموجزة عرض بعض مركبات مصفوفة الضبط المفروضة على المقدسيين الفلسطينيين، خاصة بعد إقامة الجدار الفاصل، لنزع حقهم في المدينة، وتشكيلِ هجين من الإقامة الثابتة المشروطة والمنقوصة متشابه ببعض سماتها مع حال المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

بأنه مؤقت وزائل) وحالة المؤقت التي تمارسها المنظومة الإسرائيلية (إدارة شؤون المقدسيين دون إعاقة مشروع الدولة، ومع الوقت تطويعهم أو إجبارهم على قبول الأمر الواقع)؛ هذا التطويع يتم من خلال فرض مصفوفة ضبط وتسويف وطرح حلول أو تسويات جيوسياسية تفصل المقدسيين عن امتدادهم الوطني والمدني الطبيعي.

تحاول هذه الدراسة الموجزة عرض بعض مركبات مصفوفة الضبط المفروضة على المقدسيين الفلسطينيين، خاصة بعد إقامة الجدار الفاصل، لنزع حقهم في المدينة، وتشكيلِ هجين من الإقامة الثابتة المشروطة والمنقوصة متشابه ببعض سماتها مع حال المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل (أوستسكي وجبارين ٢٠١٦). أما نزع حق المقدسيين في المدينة التي يشكلون في بعض أجزائها أغلبية مطلقة- لكنها في مكانة المستهلك أو المستأجر غير المحمي - فإنه يتم من خلال تطبيق تخطيط حيزي ضابط وكابح لتطورهم وغير منتج لحيز عام مديني (خمايسي ٢٠٢٢). في القسم الأول، تقدم الدراسة تأطيراً معرفياً لمصفوفة الضبط. في القسم الثاني، تنتقل الدراسة إلى مناقشة حق المقدسيين في المدينة، خاصة بعد إقامة الجدار الفاصل. وتُختم الدراسة بوضع تبصيرات تتعلق بالتحولات في السياسات الهجينة التي تنتهجها إسرائيل للتعامل مع حال المؤقت للفلسطينيين، وإسقاطات هذه السياسات على حالهم. نعتمد في صياغة هذه الدراسة على المنهج الوصفي النقدي المقارن، معتمدين على أبحاث سابقة أجريت ومخططات أعدت كذلك من قبل الكاتب، الذي يستخدم منهجية «الباحث كلاعب» بصفته «مخطط فَعّال مقاوم» يعمل في مجال التخطيط الحيزي في إسرائيل وفلسطين. كما أن الورقة تحاول الربط بين نظام الأراضي وسياساتها (امتلاك الأرض وإدارتها، بما في ذلك مصادرتها بقوة الدولة الكولونيالية المحتلة)، وسياسات التخطيط وتبعاتها وإسقاطاتها على تسويات جيوسياسية ومنع تحقيق الحق بالمدينة المقدسية للفلسطينيين.

يشكل الصراع على القدس ومحيطها أحد أهم ركائز الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. بغرض تأمين الغلبة الإسرائيلية، نهجت السلطات الإسرائيلية الحكومية والبلدية على إنجاز مصفوفة ضبط ذكية ذات مركبات لينة وقاسية لبسط سيطرتها على القدس عامة ومحيطها بشكل خاص. ترجم هذا النهج الإسرائيلي إلى خطط وبرامج تطبيقية تنجز بواسطة منظومة تخطيط حيزي هيكلي مقونن وتوجيهي، منطلقة من، ومبنية على، رؤية قومية دينية إثنية لخصها قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي لعام ٢٠١٨، في مادته الثالثة (كنيست إسرائيل ٢٠١٨): عاصمة الدولة: «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل». سبق هذا القانون إقرار قانون الأساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل الذي أُقر في ٣٠ تموز ١٩٨٠، حيث أعلن في البند الأول منه أن «أورشليم القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل (كنيست إسرائيل ١٩٨٠). حدد هذا القانون كذلك أدوات تطبيقه وحدود بلدية القدس الإسرائيلية الموسعة لتشمل نحو ١٢٦ كلم مربع. بموجب هذا القانون أُقرت حدود البلدية الإدارية، ومع ذلك بسط السيادة الإسرائيلية على الأرض/ المكان الموسع، من منطلق تثبيت السيادة والسيطرة على الجغرافيا. في المقابل، سعى القانون إلى تقليص عدد السكان الفلسطينيين، بحيث تم تحديد حدود البلدية بناء على اعتبارات أمنية ديمغرافية، ومنحت مكانة «مقيم ثابت» للفلسطينيين المقدسيين، من منطلق أنهم مؤقتون (Hazan 1995) .

هذا الفصل المُمَنهج بين مكانة المكان/ الأرض الثابتة، ومكانة الإنسان/ الفلسطيني المقدسي المؤقت، مرده إلى تطبيق أيديولوجية تثبيت السيطرة على الأرض تحقيقاً لرواية عقائدية دينية بأن هذه الأرض منحت بأمر رباني بصفتها جزءاً من «أرض إسرائيل التابعة لشعب إسرائيل». تم تحقيق هذه الرواية ببسط قوة الدولة التي احتلت الأرض وضمتها إليها بخلاف كل القوانين الدولية والأعراف الأممية، وعملاً بقاعدة أن الأرض لا تحتمل أن تكون فارغة بل يجب أن يتم إشغالها من منطلق قومي/ اثنو-

جيوسياسي، ولاحقاً أقيمت مستوطنات كجزء من مشروع كولونيالي احتلالي إحلالي هجين (خمايسي ٢٠٢٢). تم هذا الإشغال الجيوسياسي الكولونيالي بواسطة اتباع إستراتيجية تطبيق مصفوفة ضبط مصدرها فكر إستراتيجي أمني، مكونة من أربعة مركبات ومراحل: ١) الإحاطة/ التطويق، ٢) التقطيع، ٣) التغلغل، ٤) الإحلال. مورس تطبيق هذه المراحل في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، واستؤنف تطبيقها خلال ٥٥ سنة من احتلال الأراضي الفلسطينية ويشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية على وجه الخصوص، وسبق إنجازها إعداد خطط إقليمية انطلقت من اعتبارات جيوسياسية وأمنية (أريئيلي ٢٠١٧).

كصورة مصغرة لممارسة تطبيق إستراتيجية الإحاطة/ التطويق، التقطيع والتغلغل أُعدت وأُنجزت خطط في حدود بلدية القدس بواسطة إقامة حزام من المستوطنات الإسرائيلية؛ جزء منها داخل حدود بلدية القدس حسب التعريف الإسرائيلي مثل: التلة الفرنسية، راموت، النبي يعقوب، جيلو، تلبيوت ميزراح، وأخرى محيطة بها مثل: معاليه أدوميم، جبعات زئيف. كما أقيمت مستوطنات لتقطيع التواصل الحضري المقدسي مثل راموات أشكول. ولاحقاً تبعها التغلغل في الوجود الفلسطيني المقدسي لتقطيعه وإضعافه. يجري هذا التغلغل على قدم وساق حالياً في محيط القدس خاصة بعد إقامة الجدار الفاصل كما سنوضح لاحقاً.

مركبات مصفوفة الضبط المستخدمة

تتقاسم الحكومة الإسرائيلية وسلطات البلدية ومؤسسات يهودية صهيونية شبه رسمية وجمعيات صهيونية متدينة الأدوار، لتطبيق مصفوفة الضبط التي تحقق الرواية التوراتية، والسيادة الصهيونية على المكان في القدس الشرقية، آخذين بعين الاعتبار خصوصية كل مكان لمواءمة مركبات مصفوفة الضبط ووضع مبررات قيمية، أخلاقية، دينية، أثرية، وظائفية، اقتصادية وجيوسياسة لبسط السيطرة باستخدام سياسات وأدوات التخطيط الحيزي الرسمي. في ما يأتي نحاول تلخيص هذه المركبات.

١. مكانة الأراضي والمكان

صاغت إسرائيل الرسمية، من خلال فقهاء الفكر والقانون فيها، خطاباً يصنف مكانة الأراضي الفلسطينية في القدس على أنها ليست محتلة، بل هي منطقة مدارة

العلم الفلسطيني في القدس، رموز تقاوم المحو. (إ.ب.أ)

(administrated territories) ولاحقاً تم ضم جزء منها قسراً ليصبح تحت السيادة الإسرائيلية بموجب قوانين أساس: قانون القدس لعام ١٩٨٠ وقانون القومية لعام ٢٠١٨. بموجب هذين القوانين أصبح المقدسي الفلسطيني هو المؤقت حسب نظام الأراضي ومكانة السكان. أما الشعب اليهودي والأفراد المنتمون إليه هم الثابتون، بعد أن عادوا إلى الأرض المقدسة حسب روايتهم، ولهم فيها حق مكتسب. هذا الحق منطلق من القداسة الدينية التوراتية، وحالياً بُعثوا ليستأنفوا السيطرة عليها وتطبيق حق امتلاكها، استيطانها، إدارتها لصالح الإسرائيليين، والتعامل مع الوجود الفلسطيني الأصلاني كمعيق يجب إدارته لتحجيمه، وربما إزالته لإنهاء الصراع معه. تُرجمت مكانة الأراضي هذه في الوعي والسلوك والسياسات المطبقة بواسطة القوانين والمؤسسات إلى خطط وبرامج عمل منطلقة من مفهوم الحماية وتوفير الأمن الشخصي والجمعي بمفهومه الواسع لدى الإسرائيليين. خلقت هذه المكانة ثنائيات وتناقضات في مرجعيات التعامل مع الواقع المُتغِّير والمُغَّير بمبادرات إسرائيلية، لتشكيل وهندسة وعي جمعي يهودي، صهيوني عبراني مفاده أن إسرائيل «صاحبة البيت» على المكان، وأن الفلسطينيين المقدسيين هم ساكنون غير محميين إلا بما يتوافق مع المصلحة الإسرائيلية. شملت هذه المبادرات ممارسة عنف الدولة، وتوظيف المؤسسات الصهيونية العالمية والمحلية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لخدمة أهداف الدولة ومشروعها الاستيطاني. ترجمة هذه المكانة من وجهة نظر إسرائيلية كانت برفض إسرائيل تطبيق قرارات دولية ومواثيق أممية؛[1] ورفض إقرار مصطلحات

١ على سبيل رفض تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٤٦ الصادر يوم ١٩٧٩/٣/٢٢، وقرار رقم ٢٣٣٤ الصادر يوم ٢٠١٦/١٢/٢٣ والذين يؤكدان قرارات سابقة ولاحقة بأن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك

تعتمد الآليات التخطيطية الاحتلالية على مرجعيات قانونية واحدة، لكنها تستخدم بشكل مختلف على أساس الانتماء العرقي والوطني. تستخدم هذه الآليات نحو الفلسطينيين لأجل تقليل عددهم، وتأمين تبعيتهم، وتقليص مساحة الأرض التي بحوزتهم. بينما الأمر معاكس نحو الإسرائيليين.

ترتبط بالاحتلال والاستعمار ونحت قاموس مصطلحات إما «حيادي» أو مسخر لخدمة مشروعها المُكَّون والمُشَّكل ليُحكِم السيطرة على واقع ومستقبل الأراضي الفلسطينية والمكان في الحوض البصري المقدسي. كجزء من السيطرة وفرض مرجعيات ومؤسسات إسرائيلية يضطر أن يتعامل معها الفلسطينيون المقدسيون مثل نظام المحاكم، نظام الأراضي ومؤسسات التخطيط الحيزي المقونن، الذي لا يوجد فيه أي تمثيل وحضور فلسطيني مقدسي ولا يمثل المصلحة الفلسطينية ولا يأخذ بعين الاعتبار، في غالب الأمر، الرواية والأعراف الفلسطينية المحلية السائدة. هكذا فإن مكانة الأراضي منطلقة من الرواية والعقيدة الدينية القومية اليهودية الصهيونية، تمنح المكان صفة التقديس لامتلاكه.

٢. ثنائية مكانة المكان والإنسان

كجزء من تغيير المكانة، كان هناك فصل بين الأرض والإنسان، على اعتبار أن المكان/ الأرض «ثابتة» والإنسان/ السكان «متبدل/ متغير». شملت ثنائية منح حق المواطنة الإسرائيلية والإقامة الكاملة لكل المستوطنين الإسرائيليين الذي يسكنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ضُمت وأصبحت تخضع لسيادة دولة إسرائيل الرسمية بقرارها المخالف للشرعية الأممية والمواثيق والقوانين الدولية. بينما أبقت إسرائيل الفلسطينيين المقدسيين بدون تحديد مواطنة، بل منحتهم مكانة «مقيم ثابت» في وطنهم على الرغم من أنهم سكان أصلانيون ويقبعون تحت الاحتلال بموجب القانون والمواثيق الدولية. تخلق المكانة الممنوحة رسمياً للمقدسيين الفلسطينيين تميزاً بنيوياً ومؤسساتياً ورسمياً بينهم وبين الإسرائيليين الذين أصبحوا يشاطرونهم المكان نفسه والأرض نفسها قسراً. على الأغلب، تضع المكانة هذه الإنسان الفلسطيني في حال مستهلك للحيز وغير منتج له، غير مشارك ومتشارك في إنتاج القرار السياسي وصياغته لأنه لا يمتلك حق الانتخاب القطري، نتيجة مكانته المشوهة والمجتزأة. كما أن هذه المكانة تقلص امتلاكه الحيز العام ومشاركته في إنتاجه وإدارته. بالإضافة لذلك فإن هذه المكانة للإنسان تهدد حتى امتلاكه الأراضي الخاصة، إذا ما تم تعريفه بموجب حارس أملاك الغائبين بأنه غائب، أو غائب حاضر، أو أنه لا يُثبت لدولة إسرائيل بأن مركز حياته في القدس (Jefferis 2012) . تحديد مكانة الإنسان الفلسطيني لا يتم بموجب حق مكتسب للإنسان الفلسطيني في أرضه بل هو مشروط، بشروط تصوغها الدولة بموجب قوانين تفرق وتميز بين الإسرائيلي/ اليهودي والفلسطيني المقدسي، مما يهدد مكانة حقه في امتلاك المكان/ الأرض. تُمكِّن هذه المكانة السلطات الإسرائيلية من مصادرة أراضي المقدسيين وأملاكهم، وتحول دون منحهم رخص بناء، الأمر الذي يدفعهم للبناء بدون ترخيص مما يهددهم بغرامات عالية وتطبيق عقاب الهدم.

من تبعات الفصل بين مكانة الإنسان والمكان تطبيق نظام أراضٍ بموجبه تم تقسيم الأراضي/ المكان إلى تقسيمات حسب نظام ملكية الأراضي، بحيث تمتلك الدولة معظم الأراضي الفلسطينية المقدسية العامة، التي سجلت باسم الدولة وشملت أراضي الموات والمتروكة والأميرية حسب نظام الأراضي العثماني، والانتدابي البريطاني، والأردني ودخول إسرائيل في نعل هذه الأنظمة وسيطرتها على الأرض وتخصيصها لمن تشاء ليخدم مصلحتها ويحقق برامجها ومخططاتها. شكّلت سيطرة إسرائيل و/ أو بلدية القدس على الأرض أساساً لتسهيل عملية تخطيط الحيز وإقامة مستوطنات إسرائيلية صهيونية للتغلغل في فضاء المجتمع الفلسطيني المقدسي.

تخطيط حيزي مقونن ضابط

التخطيط الحيزي هو مركب مركزي في السياسات العامة القطرية والبلدية، وبموجبة يُحَدد استخدام الأراضي

القدس الشرقية هي غير قانونية وغير شرعية.

إسقاطات حال المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين .

وفتح آفاق التطوير أو تقليصها، لذا فإن مؤسسات التخطيط والتنظيم الإسرائيلية الحكومية والبلدية تستخدم الآليات التخطيطية العينية لتحقيق مصفوفة الضبط، التي يمكن إيجازها بالآليات الآتية:

١. فرض السيادة وبسط القانون الإسرائيلي والمؤسسات الحكومية بما في ذلك قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي ١٩٦٥ وتعديلاته المختلفة داخل حدود بلدية القدس بعد الضم. يلزم هذا القانون أي فرد يرغب بأي بناء أو تطوير أن يحصل على رخصة بناء من أجهزة التخطيط. هكذا استخدمت آلية الحصول على رخصة بناء كوسيلة بيد السلطات الإسرائيلية لضبط عملية البناء الفلسطيني ومنعه.

٢. إعاقة عملية تسوية الأراضي لخلق إشكاليات في إثبات الملكية، مما يعيق أو يحول دون إصدار رخص بناء. ما زالت معظم القدس الشرقية، بما في ذلك القرى، بدون تسوية أراضٍ كاملة. وقد بدأ مشروع تسوية الأراضي في العام ٢٠١٨ في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية رقم ٣٧٩٠، ولم ينته حتى الآن.

٣. إعاقة عملية إعداد مخططات هيكلية وإقرارها، مما يحول دون توفر القاعدة التخطيطية المقوننة التي يمكن بموجبها منح رخص بناء. يتجاوز معدل فترة إعداد المخطط الهيكلي المحلي وإقراره عشر سنوات. وإذا كان المخطط الهيكلي المحلي يُلزم بإعداد مخططات توحيد وإفراز، فإن إمكانية الحصول على رخصة تصبح صعبة جداً.

٤. استخدام آلية البرنامج التخطيطي، وتحديد الاحتياجات التي تنطلق من اعتبارات محلية، تشمل الأفراد الذين يسكنون الحي، تؤدي إلى عدم تخطيط مناطق جديدة، وفتحها للتطوير والعمران؛ بل يتركز التخطيط في تنظيم المنطقة المبنية وإقرار مرجعية قانونية لإمكانية إصدار رخص بناء.

٥. إبقاء مناطق خضراء مفتوحة باستخدام مبادئ تخطيطية ينطبق عليها قول «كلمة حق يراد بها باطل». منع التطوير الفلسطيني في المناطق المفتوحة يؤدي إلى حصره، وخلق ضائقة سكنية، ويمكّن من تحقيق إستراتيجية التقطيع والتغلغل بعد الإحاطة. هكذا استخدمت المناطق الخضراء المفتوحة والمناطق غير المخططة كأحزمة حية خضراء محيطة بالأحياء الفلسطينية وقاطعة لها ومُحددة لتوسعها.

٦. تسخير مركبات التخطيط، مثل مساحة قسيمة الأرض المعدة للبناء، وحقوق البناء الممنوحة، والنسبة المئوية للبناء، والكثافة السكنية، والارتدادات كآليات لتقليل المساحات المخصصة للبناء السكني، وكثافة البناء المنخفضة الممنوحة، والمحددة في المخططات، إضافة إلى أن استخدام سياسة التكثيف تؤدي إلى تقليل الفرص الممنوحة للبناء العربي، في المقابل تقليص المساحات الفارغة المخصصة للبناء والتطوير الأفقي. فإن البناء العامودي العربي غير مسموح به، نظراً لأن المخططات الهيكلية تحدد ارتفاع المباني، بحيث لا يتجاوز طابقين أو ثلاثة، إلا في حالات خاصة. هكذا نشأ تناقض بين الأعراف والسلوكيات المعمول بها داخل المجتمع الفلسطيني والقوانين والمخططات المفروضة عليهم من السلطات الإسرائيلية.

٧. فرض مخططات هيكلية تبادر لها البلدية من فوق بإشراك محدود وانتقائي لبعض الممثلين الذين لا يعون إسقاطات هذه المخططات وتبعاتها؛ بالإضافة إلى تأثيرهم المحدود في صقل مضامين المخطط. وفي حالات كثيرة، يستخدم هؤلاء الممثلون «كورقة توت» تغطي عورة التخطيط وفرضه على السكان دون أن يناسبهم ويلبي احتياجاتهم، أي أن مشاركة الجمهور في إعداد هذه المخططات وإقرارها محدود.

٨. منع البناء في مناطق تم الإعلان عنها كمناطق محميات طبيعية، وخاصة بصفتها جزءاً من الموروث الحضاري، مثل منطقة الجراحية، وسلوان، والبلدة القديمة ومحيطها. على الرغم من أهمية المحافظة على القيم والموروث المعماري، فإن ذلك يستخدم لتقليص التطوير الفلسطيني، وفي حالات يسمح ببناء يهودي في هذه المناطق كما يحدث في سلوان ورأس العامود.

٩. عدم تخطيط أحياء جديدة للفلسطينيين على أراض أميرية أو موات، بل حصر التخطيط على أرض خاصة، تُستخدم حسب احتياجات العائلة المالكة.

١٠. إتاحة البناء في الأحياء المقدسية الواقعة خلف الجدار (مثل كفر عقب ومخيم شعفاط) بدون رقابة من البلدية، وبشكل مقصود ومخطط له، لتوفير بديل سكني متاح للمقدسيين بأسعار مقبولة، الأمر الذي دفع عشرات الآلاف منهم إلى الانتقال للعيش في مناطق القدس خلف الجدار، وهو ما أدى إلى إعادة توزيع ممنهج لمكان إقامة المقدسيين في جيوب محاطة بجدار وحواجز يمكن قطعها بسهولة عن مركز المدينة.

١١. على الرغم من أن عدد سكان القدس الفلسطينيين

متوقع أن يصل إلى نحو ٥٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٣٠، فإن التخطيط لا يتعامل مع هذا الكم، ولا يطرح حلولاً على مستوى المدينة يلبي احتياجاتهم. بل يعمل على شرذمة هذه المدينة إلى أحياء صغيرة وحارات، ويحاول أن يبقي كثافات حسب النموذج القروي. مع أن السياسات تسعى إلى تمدين وتحضير هؤلاء السكان لاعتبارات حيزية. حتى المخطط الهيكلي القدس ٢٠٠٠ الذي تم إيداعه عام ٢٠٠٩ لا يقترح مركزاً خدماتياً مدينياً، ومركزاً رياضياً، ومركزاً ثقافياً، ومنطقة صناعية، وتشغيلية. بذلك يبقي التبعية ويؤمّنها للقدس الغربية، ويحول دون تكوين نسيج مديني متكامل في القدس الشرقية.

تعتمد هذه الآليات التخطيطية على مرجعيات قانونية واحدة، لكنها تستخدم بشكل مختلف على أساس الانتماء العرقي والوطني. تستخدم هذه الآليات نحو الفلسطينيين لأجل تقليل عددهم، وتأمين تبعيتهم، وتقليص مساحة الأرض التي بحوزتهم. بينما الأمر معاكس نحو الإسرائيليين. والسؤال المطلوب مناقشته هو: ما هي إسقاطات هذا التخطيط المجند وتبعاته على الفلسطينيين في القدس ومحيطها لنقلهم من حال المؤقت إلى الثبات، خاصة أن التخطيط يعني استشراف المستقبل والاستعداد له.

تبعات التخطيط المعمول به على إبقاء حال الفلسطينيين المؤقت

بعد أن استعرضنا في ما تقدم بإيجاز حال آليات التخطيط الحيزي المقونن المجند على الفلسطينيين؛ في ما يأتي نعرض بإيجاز تبعاتها، وربما صقل سياسة تدخل لتخفيف عبء هذا النوع من التخطيط المجند ليساهم في نقل الحال من المؤقت للثبات وتوفير الحق في المدينة، بالإضافة إلى التفتيش عن تخطيط بديل مطور ملبٍ للاحتياجات الفلسطينية المقدسية:

١. تحويل الحيز العربي الفلسطيني من نسيج مدينة لها مركز وبها خدمات مركزية تقدمها إلى مجتمعات سكنية وأحياء صغيرة غير متصلة وغير متكاملة تعاني من غربة ومتقوقعة في ذاتها، تنمي الهويات المحلية القروية والعشائرية دون تطوير مجتمع مدني مديني متجانس ومتكامل، مما يؤدي إلى خلق مجتمع فسيفسائي متقطع لا تجمعه شبكة اتصال ومواصلات وخدمات مشتركة تنمي لديه الانتماء المديني العام.

حي الشيخ جراح.. متوالية الاقتلاع. (وكالات)

٢. فصل المدينة عن محيطها وامتدادها الحضري الذي يغديها ويساهم في تنميتها وتطويرها، في المقابل حصر الامتداد العمراني العربي في الأحياء منها القروية التي تمر في مرحلة مَدْيَنة قسرية ومشوهة. هذا الفصل ساهم في تعزيزه الجدار الفاصل بعد أن أقيمت الحواجز العسكرية، كما سنبين لاحقاً.

٣. زيادة التبعية الاقتصادية والإدارية العربية الفلسطينية في الأحياء المقدسية على الاقتصاد وفرص العمل في الجزء الإسرائيلي، خاصة بعد إقامة الجدار وفصل المقدسيين عن إخوتهم في أراضي السلطة الفلسطينية، وبالمقابل عدم رغبتهم أن يكونوا مواطنين في دولة إسرائيل. يؤدي هذا الواقع إلى تردي الوضع الاقتصادي، ومع ذلك الوضع الاجتماعي ويؤثر على مجمل المدينة.

٤. التخطيط والبناء يستخدم كأداة رقابة وضبط حيزي من خلال عدم منح رخص، وتقديم لوائح اتهام بحق الذين أقاموا بيوتهم بدون ترخيص، وتهديدهم المتواصل من قبل سلطة البلدية وأذرعها المختلفة على أنهم مخالفون للقوانين، مما يحول دون تحررهم. في المقابل فإن الغرامات الباهظة تشكل عبئاً كبيراً على العائلة وتفقدها إمكانية التحرر الاقتصادي. وأن عملية إقرار ترخيص المباني، هي عملية إدارية تخطيطية سهلة؛ لكن العكس يحدث مع رغبة السلطة بتجنيد حالة عدم الحصول على رخصة بناء كآلية للضبط الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.

٥. قلة الأراضي المخططة، ومع ذلك فرص السكن، تخلق ضائقة سكنية كبيرة وتؤدي إلى ارتفاع سعر الأراضي وسعر الشقق، بما في ذلك الإيجار. يؤدي هذا الواقع إلى هروب سكان فلسطينيين من القدس إلى محيطها.

إسقاطات حال المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين .

يرفض الفلسطينيون المقدسيون الذين يعيشون في المدينة وأولئك الذين يعايشون المدينة ويسعون أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية وقلبها الاقتصادي، والروحي والإداري، المشاركة مع المحتل الإسرائيلي وتحويل مسألة القدس من قضية جيوسياسية واحتلال إلى قضية تأمين المواطنة وتحقيق المساواة في الخدمات، الأمر غير المطروح من قبل الفلسطينيين. كما يرفض الفلسطينيون تحويل قضية القدس إلى قضية وظائفية وخدمات بعد إقامة الجدار كما يرغب الإسرائيليون.

وبذلك يتحقق الهدف الديمغرافي الإسرائيلي. فمنح رخص البناء المحدود، وسعر الأرض المرتفع، والضائقة السكنية العالية، وفرص العمل المحددة عوامل تساهم في عملية سحب الهويات وفقدان مواطنة القدس، على اعتبار أن مكانتهم مشروطة. ويقدر عدد من فقدوا إقاماتهم وهويتهم المقدسية بأكثر من خمسة عشر ألف شخص نتيجة تطبيق سياسة إثبات مركز الحياة.

٦. تساهم سياسة التخطيط المقونن والسيطرة على الأرض المعمول بها في القدس في إعاقة ملحوظة لأي تطوير مؤسساتي في القدس، بما في ذلك تحويل القدس إلى عاصمة الدولة الفلسطينية؛ لأن استخدامات الأراضي المخطط لها، لا تخصص أراضيَ للغايات العامة القطرية والإقليمية، في المقابل فإن تمكين السيطرة الإسرائيلية على القدس ومحيطها من خلال إستراتيجية الإحاطة، والتغلغل، والشرذمة والإحلال تمنع استمرار تواصل الامتداد العمراني العربي الفلسطيني بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.

٧. يؤدي التخطيط المقونن المعمول به وآليات تطبيقه إلى تغيير النسيج الحضري وطابع المدينة، من مدينة تطورت بشكل عضوي متكامل ومتجانس إلى مدينة يوجد تعدد نماذج التخطيط والبناء فيها في صراع وتنافس. وأن تهويد مشهد المدينة وطابعها القسري، يزيد من عملية التشويه.

٨. لا شك في أن تبعات التخطيط الحضري المجند وإسقاطاته سلبية جداً على تأمين الاستقرار في المدينة وتطويرها بشكل متجانس ومتكامل. حيث إن تجنيد التخطيط لصالح الطرف القوي ليحقق مصالحه وأهدافه على حساب الطرف الضعيف، سيُبقي الصراع والتصدعات في المدينة قائمة. والتخطيط الحالي المقونن المعمول به والمعد للقدس عامة، وللقدس الشرقية خاصة، لا يؤدي إلى تحقيق الأمان والاستقرار السياسي الاجتماعي الاقتصادي لسكان المدينة وينقلهم من حال المؤقت إلى الثبات ويساهم في توفير حقهم في المدينة التي ينتمون اليها.

حال المؤقت كمحدد لإحقاق الحق بالمدينة

انطلق تطبيق مفهوم الحق في المدينة من خلال توفير حق إنتاج الحيز المديني وامتلاك الحيز العام به لكل من يعيش فيها ويعايشها والذين يمتلكون بطبيعة الحال الحق في المدينة. أي أن الحق في المدينة لا يقتصر على أولئك الذين يعيشون فيها، بل يتجاوزهم إلى أولئك الذين يعايشونها، ويزورونها ويشعرون بالانتماء إليها، ويعملون فيها ويستخدمون حيزها ونسيجها الحضري والخدماتي. لقد لخص ليفيفر والباحثون الذين ناقشوا مفهوم «الحق في المدينة» المفهوم في مبدأين رئيسين (Lefebvre, Kofman, and Lebas 1996):

أ. الحق في المشاركة The Right to Participation

ب. الحق في التخصص The Right to appropriation

يشمل هذان الحقان المشاركة الندية والمتساوية في استخدام الحيز المديني إضافة إلى صياغته وإنتاجه ثقافياً وحيزياً وفكرياً. هذه المفاهيم المنطلقة من إنزال الحق من المستوى القطري في الديمقراطية الليبرالية إلى المستوى المحلي/ المديني، ترجمت المفاهيم الوظائفية وحرية الحركة في الحيز الحضري الذي جاء لمنح حق التوطن في المدينة اعتماداً على رغبة الفرد وحريته والفعالية الاقتصادية. إذا ما أضفنا إلى هذا التعريف الحق في المشاركة في إدارة الحيز وصياغته والتخصيص به، فإن هذا المفهوم يشكل قاعدة نظرية لفهم التناقض بين واقع القدس وحال المقدسيين وما أحدثه الجدار الفاصل من بتر للحيز الحضري وتقطيعه من ناحية، وبالمقابل سلب الحق في المدينة من

الفرد والمجتمع الفلسطيني الذي لا يحظى حالياً لا بالحق على المستوى القومي والقطري ويحرم منه على المستوى المحلي ويخلق إشكاليات في حال المؤقت التي يعانون منها.

ربما يكون نقد لمحاولتنا مناقشة إبقاء حال المؤقت كجزء من آثار الجدار اعتماداً على مفاهيم فكرة الحق في المدينة الليفيفريانية؛ خاصة أن فكرة الحق في المدينة صيغت في حالة مدن لا يوجد فيها صراع جيوسياسي وقومي وواقعها القومي محسوم. وأن الصراعات الطبقية، السوسيو-اقتصادية والإثنية بين المجتمع الأصلاني والمهاجرين والطبقات الاقتصادية هي التي تميزها. أما القدس فتعاني من صراع على واقعها ومستقبلها الجيوسياسي. لكن رأينا أن استخدام مفهوم فكرة الحق في المدينة يبرز حالة القدس بما في ذلك التناقضات التي تعاني منها على المستوى الفردي والجمعي القومي قبل إقامة الجدار، والتي سوف تتعاظم بعد إقامته.

لذلك فإن السؤال المطروح في هذا الجزء من الدراسة: هل تساهم إقامة الجدار في حفاظ حال المؤقت لمن يعيش فيها أو يعايشها؟ للإجابة على هذا السؤال سوف نستعرض تطور نقض الحق الفلسطيني في مدينة القدس من الإسرائيليين. من خلال رفض المشاركة، ومنع إمكانية صياغة الحيز وصقله وإنتاجه وتقسيم الموارد بواسطة التخطيط المقونن، ما أدى إلى خلق مدينة مريضة، وربما يدفعها الجدار إلى الاحتضار.

انقباض حق المشاركة في المدينة نتاج حال المؤقت

منذ الاحتلال الإسرائيلي وحتى الآن يرفض الفلسطينيون المقدسيون المشاركة في الحكم المحلي وتخطيط الحيز وإدارته أو صياغته وإنتاجه من خلال بلدية القدس وتحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. على الرغم من منح إسرائيل الفلسطينيين المقدسيين حق الإقامة الدائمة «Residency» بعد أن أقرت من جهة واحدة ضم الأراضي المقدسية المحتلة إلى سيادتها رسمياً مخالفة الشرعية الدولية فإنها رفضت منح السكان حق المواطنة «Citizenship». إن هدف الفلسطينيين المقدسيين هو إنهاء الاحتلال وليس تحقيق المساواة تحت السيطرة الإسرائيلية كمواطنين لها. لذلك فإن مركب المشاركة الفلسطينية رسمياً وشعبياً في إنتاج الحيز العام المديني كمركب رئيس في تأمين الحق في المدينة غير وارد من خلال مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي. لأن الاحتلال يحول دون تحقيق هذا الحق بمجرد تعريفه كاحتلال مفروض. في المقابل، شهد المجتمع المقدسي الفلسطيني تطوراً اقتصادياً وازدهاراً عمرانياً نسبياً خلال الفترة بين عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠٢٢. شمل هذا التطور زيادة السكان من ٦٨ ألفاً إلى نحو ٣٦٠ ألف نسمة؛ وتوسع العمران في القرى الفلسطينية المشمولة في المنطقة التي ضمتها إسرائيل لسيادتها والتي تعرف اليوم بالقدس الشرقية. حدث هذا الازدهار النسبي والانتفاخ العمراني من دون خلق وتكوين نسيج عمراني حضري يتوفر فيه الحيز العام ويؤمن فيه الحق في المدينة للعائشين بها والمعايشين لها. كان الهدف الذي صيغ من قبل السلطة الإسرائيلية هو تأمين تهويد القدس لتكون عاصمة دولة إسرائيل ومركزها السياسي وحتى عاصمة الشعب اليهودي. لتحقيق هذا الهدف صيغت الضوابط الإدارية، والتخطيطية والجيو سياسية على الوجود الفلسطيني في القدس من خلال تأمين معادلة جيو- ديمغرافية فرضت أن لا يسمح بأن يتعدى السكان الفلسطينيون في القدس نسبة ٣٠٪ من سكان بلدية القدس حسب التحديد الإسرائيلي. على الرغم من ذلك ارتفع عدد المقدسيين وتجاوزت نسبتهم ٤٠٪. جرت هذه الزيادة في ظل حال المؤقت وسياسات التخطيط التي جعلت البناء بدون ترخيص ظاهرة. كما أن تحديد موقع الجدار الفاصل أخذ هذا المعيار الجيو- ديمغرافي كمركب مركزي في تحديد موقعه كما سنبين لاحقاً. من الجدير بالذكر أنه في الفترة بين ١٩٦٧-١٩٩٣ كانت حرية الحركة والتوطن الفلسطيني في حيز مدينة القدس الشرقية محدودة خاصة من القرى المحيطة بالبلدة القديمة لأسباب كامنة داخل المجتمع الفلسطيني. في المقابل حُظر حدوث توطن فلسطيني في القدس الغربية لأسباب جيو-سياسية ورفض إسرائيلي وتردد فلسطيني.

في العام ١٩٩٣ حدث بتر للحق الفلسطيني في مدينة القدس بعد إغلاق المدينة أمام الحركة الفلسطينية الحرة إليها من محيطها المغذي والتابع لها. جرى هذا الإغلاق من خلال وضع حواجز عسكرية ثابتة وطيارة (متنقلة) على الطرق المؤدية من القدس وإليها، ما أضعف الحركة الفلسطينية إلى القدس وقلص تطورها. سمحت الحواجز للمستوطنين الإسرائيليين بالتنقل من المستوطنات المحيطة بالقدس إلى المدينة، أما الفلسطينيون الذين لا يملكون حق الإقامة في المدينة لم يسمح لهم بدخولها إلا بتصريح خاص يستحيل الحصول عليه في معظم الأحيان لأسباب أمنية وبيروقراطية. تحولت هذه الحواجز إلى جدار حاجز

إسقاطات حال المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين .

كما أن التمثيل الجمعي الفلسطيني يركز على البعد الجيو سياسي كعنصر مفصلي في تغيير واقع القدس ويقلل من الدور الوظائفي الحياتي للسكان المقدسيين. بالمقابل فإن التمثيل الجمعي الوطني الفلسطيني يحظر على التمثيل المحلي منح شرعية في تخصيص الحيز المفروض إسرائيلياً.

عام ٢٠٠٣ يقطع الامتداد والتواصل الوظائفي والإداري بين القدس ومحيطها. قطَّع هذا الجدار أحياء فلسطينية تقع داخل الحدود الإدارية للقدس كما تم تحديدها من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧. لا بد من الإشارة إلى أن هذا الإغلاق وبتر الحق الفلسطيني بدأ يشتد مع انطلاق الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وكانت نتيجتها إغلاق المدينة أمام الحركة الفلسطينية الحرة بواسطة الحواجز العسكرية والتفتيش على الطرق. أما انطلاقة الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ فكان من نتائجها إقرار إقامة الجدار الفاصل عام ٢٠٠٣ ليحيط بالقدس ويضم فعلياً المستوطنات المحيطة بالمدينة مُقطعاً أوصال الأحياء الفلسطينية الموجودة في أطرافها. بذلك يحدث قطع بين قلب المدينة – البلدة القديمة ومحيطها- والإحياء المحيطة بها التي أصبحت جزءاً من نسيج المدينة حضرياً ووظائفياً. وحالياً (٢٠٢٢) أنجز مشروع إقامة الجدار في محيط بالقدس. ويجد فاحص الجدار أن الاعتبارات الإثنو- ديمغرافية، وموقع سكن السكان حسب الانتماءات القومية والإقليمية شكلت أساساً لتحديد موقعه. فلقد أبقت إسرائيل خارج الجدار نحو ٦٥ ألف مقدسي فلسطيني يحملون الهوية التي تجيز لهم الإقامة الثابتة داخل القدس وتلقي الخدمات التي تمنحها إسرائيل للمقيمين بها كمواطنيها.

يتضح مما تقدم أن الحق الفلسطيني في المدينة المقدسية بدأ يُضبط حتى بُتر، وذلك من خلال تكوين الأحياء الإثنو-قومية في بداية القرن العشرين حتى تم تقسيم القدس في منتصف القرن العشرين مروراً بإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. على الرغم من محاولة التوحيد الإسرائيلية بعد ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن هذا التوحيد اللفظي الرسمي الانتقائي على أساس انتماء قومي لم يوفر الحق في المدينة بل أبقاها مقسمة مقطعة على الرغم من إزالة الحواجز الفيزيائية بعد حرب ١٩٦٧ واحتلالها؛ فإن الشرذمة الإثنوقومية القسرية والإجبارية بقيت وحالت دون حراك ومشاركة حرة متخصصة في التحرك والتوطن داخل محيط المدينة أو صياغة الحيز فيها. وكانت الانتفاضة الأولى بداية تطوير الفصل الحيزي حتى تحول إلى إغلاق عسكري/ أمني بواسطة إقامة الجدار. خلال هذه الفترة تقلص حيز الأمن والطمأنينة «Trust Space» في محيط المدينة وازداد حيز الخوف «Fear Space». حيز الثقة والأمان تقلص للحي، أما حيز الخوف فقد شمل مناطق التماس بين الأحياء الفلسطينية والإسرائيلية. وجاء الجدار بعد الإغلاق ليفصل المدينة عن محيطها ويزيد من تقطيع المدينة على أسس واعتبارات إثنو/ قومية ديمغرافية وحيزية. وكان ادعاء إسرائيل بشأن توفير الأمن الشخصي والعام إضافة إلى الأمن القومي الجيو ديمغرافي محفزاً رئيساً لإقامة الجدار الفاصل وتحديد موقعه، والذي قطع إمكانية توفير وتطوير الحق في المدينة لمواطنيها، لسكانها الذين يشعرون ويدعون أن القدس هي مدينتهم ومركزهم. في هذا السياق، يجدر القول إنه منذ أن احتلت إسرائيل القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وحتى اليوم لم يحظ الفلسطينيون المقدسيون بحق المواطنة، مما أدى إلى غيابهم وتغييبهم عن اتخاذ القرار الرسمي والجمعي في تخطيط الحيز المدني وتشكيله وإنتاج نسيج مدينة القدس وهيكلها، استجابة لمتطلباتهم ورغباتهم.

هكذا فإن التحولات الجيو سياسية والأثنو ديمغرافية في واقع مدينة القدس حالت دون مشاركة محلية في صياغة وتكوين وتشكيل الحيز ونسيجه الحضري. أي أن تشكيل الحيز المقدسي مفروض على المدينة من فوق (السلطة المركزية) ونتيجة اعتبارات جيوسياسية وتدخل حكومي إسرائيلي على وجه الخصوص. كما أن دور مواطني/ ساكني المدينة في المشاركة في صياغة الحيز محدود ومتفاوت بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث يشارك الإسرائيليون في اختيار ممثليهم في الحكم المحلي وتفعيل المجتمع المدني؛ أما الفلسطينيون فإنهم يرفضون المشاركة في صياغة الحيز وتشكيله، بل هم يتلقون القرارات المفروضة عليهم، مما يؤكد رفض إسرائيل حقهم في المدينة، وجاء الجدار ليعزز ويؤكد تقليص الحق

الجدار.. عنوان عريض لأسرلة الحيز المقدسي. (وكالات)

الفلسطيني في مدينة القدس من وجهة النظر الإسرائيلية.

رفض الحق الفلسطيني في المدينة بعد إقامة الجدار

ربما يظن البعض أن إسقاطات الجدار على تأمين الحق في المدينة ترتكز على وجهة نظر تقنية. أي إن إزالة السياج أو الجدار سوف تعيد الحق في المدينة وتجعلها مفتوحة، تتوفر بها حرية الحركة والتوطن. هكذا فإن الإسرائيليين يطرحون بأن الجدار المقام هو «سياج مؤقت» يمكن إزالته في حالة استقرار وترتيب جيو سياسي. مع أن تاريخ الأحداث يؤكد أن ما أقيم كأمر مؤقت تحول إلى مركب ثابت، أي أن الادعاء بأن إقامة الجدار هي أمر تقني ادعاء غير صحيح، بل هو مقام لتحقيق أهداف جيو- سياسية وربما سيطرح كأساس لوضع حدود مستقبلية.

انطلق قرار إقامة الجدار والسياج المحيط بالقدس من اعتبارات أمنية في الأساس. وأن مفهوم الأمن في هذه الحالة وحسب المنطلقات الإسرائيلية هو واسع ويشمل الأمن الشخصي الفردي، والعام والقومي. قبل إقامة الجدار صيغت السياسات الجيوسياسية، الإثنو-ديمغرافية والإدارية الحيزية لأجل تأمين السيطرة الإسرائيلية على القدس لتشكل عاصمة دولة إسرائيل والشعب اليهودي. لأجل ذلك عمل الإسرائيليون على تغيير طابع المدينة، وتأمين وجود أغلبية يهودية تعيش بها. وأن الحدود التي تم تعيينها كحدود بلدية القدس عام ١٩٦٧ اعتمدت على اعتبارات جيوسياسية وديمغرافية (Hazan 1995) ، وجاء الجدار ليكرسها. في المقابل قامت إسرائيل بإحداث تغييرات في الوجود الفلسطيني الكمي والنوعي داخل القدس. والسؤال المطروح بعد إقامة الجدار: هل سوف يتوفر الحق في المدينة لمن يعيش فيها، أم أن هذه مرحلة إضافية في رفض الحق العربي الفلسطيني في المدينة؟ في ما يأتي سوف نعرض بإيجاز جواباً عن هذا السؤال من خلال رصد إسقاطات الجدار وتأثيره على نسيج هيكل المدينة والحراك فيها وعلاقتها مع محيطها الحضري والجيوسياسي. إن رصد إسقاطات الجدار اعتماداً على المفهوم الليفيفريانية سوف نناقشه من خلال أربعة مركبات تشكل الأساس في تأمين مفهوم الحق في المدينة في حال المؤقت وهي: المشاركة، التخصيص، إنتاج الحيز، المواطنة الحضرية.

إسقاطات حال المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين .

الحق في المشاركة المدينية بعد الجدار غير ممكن

امتلاك حق مشاركة السكان المقدسيين في اتخاذ القرارات ولعب دور رئيس في توزيع الموارد غير وارد بعد إقامة الجدار، وذلك لسببين رئيسين. الأول؛ الرغبة الإسرائيلية -من خلال الحكم والهيمنة المركزية والمحلية- في تعزيز تهويد المدينة وتحويلها إلى مدينة تضم أغلبية يهودية إسرائيلية، وتُخصَص كل الموارد لتحقيق هذا الغرض. في المقابل إبقاء الفجوات بين الأحياء الإسرائيلية والفلسطينية ومنع أو على الأقل إعاقة استثمار القطاعين العام والخاص الفلسطينيَين بما يمكن من تطوير الأحياء الفلسطينية، مما يدفع الطبقات الوسطى والعليا الفلسطينية إلى ترك هذه المناطق، ويساهم ذلك في إضعاف الوجود الفلسطيني في المدينة. تحاول الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس إطلاق تصريحات بأنها سوف توفر موارد لتطوير الأحياء الفلسطينية كما جاء في قرار الحكومة الإسرائيلية رقم ٣٩٧٠ لعام ٢٠١٨، بما في ذلك إعادة تخطيطها؛ لكن هذه التصريحات اللفظية لا يواكبها تخصيص موارد مناسبة يشارك بها الفلسطينيون بشكل فعال. الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس ترفضان مبدأ المشاركة الفلسطينية الندية في إدارة المدينة وتقاسم الموارد فيها على أسس ومعايير متفق عليها. كما تقوم الحكومة الإسرائيلية والبلدية بصياغة سياسات وتطبقها لأجل تأمين امتلاكها المدينة، والتعامل مع الفلسطينيين الذين يعيشون فيها كأقلية توفر لهم الحد الأدنى من الموارد ليصارعوا البقاء بها. وإن إقامة الجدار وضع الحكومة الإسرائيلية أمام مأزق إذا كانت ترغب بأن تضم الفلسطينيين المقدسيين الذين وجدوا داخل الجدار كمواطنين دائمين وعددهم اليوم يساوي نحو ٣٦٠ ألف شخص. في المقابل عليها توفير الموارد لهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار في إدارة المدينة وهو ما ترفضه الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس. تعزز الرفض الإسرائيلي لمشاركة المقدسيين الفلسطينيين في إنتاج الحيز وإدارته وتوزيع الموارد إن كان على المستوى المحلي أو الإقليمي بعد إقامة الجدار وأدى إلى تردٍ في وضع الأحياء الفلسطينية، وساهم في تعميق هذه الأحياء وتحويلها إلى أطراف مفصولة عن أحياء فلسطينية محاذية بواسطة الجدار الفاصل.

أما الثاني فيعود إلى الموقف الفلسطيني من المشاركة. حيث يرفض الفلسطينيون المقدسيون الذين يعيشون في المدينة وأولئك الذين يعايشون المدينة ويسعون أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية وقلبها الاقتصادي، والروحي والإداري، المشاركة مع المحتل الإسرائيلي وتحويل مسألة القدس من قضية جيوسياسية واحتلال إلى قضية تأمين المواطنة وتحقيق المساواة في الخدمات، الأمر غير المطروح من قبل الفلسطينيين. كما يرفض الفلسطينيون تحويل قضية القدس إلى قضية وظائفية وخدمات بعد إقامة الجدار كما يرغب الإسرائيليون. لذلك يرفض الفلسطينيون المشاركة في الانتخابات البلدية، ولا يسمح لهم بإقامة إدارات محلية مستقلة. وينظرون إلى المديريات المحلية التي تؤسسها بلدية القدس الإسرائيلية وتتبع لها بعين الريبة والرفض، على الرغم من أن من يعمل بهذه المديريات هم من الفلسطينيين. لا شك أن إقامة الجدار وفصل الفلسطينيين المقدسيين فيزيائياً عن الفلسطينيين في محيط القدس بما في ذلك مدن رام الله وبيت لحم طرح مأزقاً أمام الفلسطينيين المقدسيين، فهم يمتلكون حق الإقامة المشروطة في القدس ويستطيعون نظرياً أن يطالبوا بالمشاركة وتقاسم الموارد والقوة. في المقابل فإن رغبة حكومة إسرائيل بتحويل قضية القدس من قضية تفاوضية سياسية سيادية إلى قضية خدمات بلدية، تحول دون تعزيز وجهات النظر التي يطرحها بعض المقدسيين الفلسطينيين بالمطالبة بالمشاركة في البلدية من خلال تأمين لوبي في بلدية القدس يؤمن بعض المصالح الفلسطينية. مقابل ذلك، تفرض الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس سياستهما، قراراتهما بما في ذلك الضرائب على المقدسيين الفلسطينيين الملزمين بتطبيق القانون الإسرائيلي دون أن يحظوا بخدمات مقابل هذه الضرائب. أي أن الفلسطينيين يدفعون التزاماتهم المفروضة مقابل إقامتهم المشروطة دون أن يحظوا بخدمات بلدية وحقوق مدنية. هذا الواقع كان موجوداً منذ الاحتلال عام ١٩٦٧، لكنه تعزز بعد إقامة الجدار الذي حول واقع المقدسيين الفلسطينيين إلى قضية وظائفية خدماتية تتصل مع الدولة الفلسطينية من خلال المعابر المقامة على الجدار. إن رفض المشاركة المتبادلة الندية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مسألة القدس هي مركب مركزي في نقض الحق الفلسطيني ونقصه في مدينة القدس. إن استحالة المشاركة يبقي على التراتب الطبقي والقومي في داخل القدس ويزيد من الاختلافات التي تحول دون توفير الأمن والاستقرار أو تأمين المسؤولية الجماعية عن إدارة المدينة وتقسيم أو تقاسم الموارد والقوة فيها، كل ذلك يجري في ظل حال المؤقت المتبادل.

تعميق حجز الحق
في التخصيص بعد إقامة الجدار

يشكل توفير الحق في التخصيص أحد المركبات الرئيسة في الحق في المدينة. وأشار ليفيفر (Lefebvre, Kofman, and Lebas 1996) إلى التخصيص بأنه ممارسة حيزية غرضها إرضاء الحاجات والقدرات الإنسانية الكامنة وتوسيعها. يشمل هذا الحق في التخصيص حق الإنسان الساكن في استخدام حرّ للحيز الحضري، إشغاله والوصول الحرّ شخصياً إليه دون إعاقة. ولقد وضح ليفيفر (١٩٩٦) أن الحق في التخصيص له معنى أوسع يشمل الحق في تخطيط الحيز العام وإنتاجه وإشغاله حسب احتياجات السكان ومتطلباتهم، وهذا يعني أن أحد مركبات التخصيص هو إنتاج المحيط والحيز الحضري بطريقة تمنح السكان ممارسة استخدامه الكامل والتام. لا يختلف اثنان حول أن إقامة الجدار عملية إنتاج حيز لا يوجد دور للفلسطينيين فيه، ولا يملكون حق التخصيص فيه وهم يعارضونه. على الرغم من أن الإسرائيليين يدعون أن ما يسمونه «العنف الفلسطيني» كان السبب في تهديد الأمن الإسرائيلي الذي شكل الدافع وراء إقامة الجدار. وبما أن الجدار يفصل أحياء فلسطينية مقدسية عن بعضها كما هو الأمر بشأن منطقة الضاحية، ويفصل منطقة بيت حنينا البلدة عن بيت حنينا الجديدة فهو يؤدي إلى تقليص التخصيص وانقباضه إلى الحيز الخاص الشخصي ويلغي الحيز العام المديني الذي يجب أن يخدم السكان الفلسطينيين المقدسيين.

إن الدارس والفاحص لاستخدام الأراضي وتخصيصها في الأحياء الفلسطينية المقدسية، يجد أن فكرة تخطيطها انطلقت من مفهوم عدم خلق حيز عام مديني فيها. أُعد لكل حي/ قرية مخطط هيكلي تفصيلي بموجب منهجية ضابطة، لم تخصص فيه استعمالات أراض للغايات العامة كافية لخدمة أهل الحي/ القرية أو لتكون خادمة ومستغلة من قبل مجمل أهل المدينة. هذا المفهوم التخطيطي والإداري المفروض من قبل الحكومة الإسرائيلية، قابله مفهوم قروي محلي تقليدي داخل الأحياء والقرى التي شملتها الحدود الإدارية بعد احتلالها عام ١٩٦٧ مثل شعفاط، صور باهر، أم طوبا، العيسوية. هذا المفهوم التقليدي لم يرغب بتخصيص أراضٍ خاصة للغايات العامة، وتجنب استقطاب مهاجرين إليه. نتج عن تلاقي هذه المصالح المتناقضة غياب الحيز العام المديني، وشرذمة النسيج الحضري غير المتكامل وظائفياً داخل القدس الشرقية. جاء الجدار ليعمق هذه الشرذمة على مستويين؛ الأول فصل نسيج الأحياء إلى جزء داخل الجدار وآخر خارجه. والثاني، تعزيز استمرار الطابع المحلي والقروي على الرغم من عملية التمدين داخل الأحياء المقدسية بدون تكوين حيز عام مديني. وبما أن الدور القطري الجيو سياسي للقدس الشرقية قد همش وبتر بعد إقامة الجدار، وتوطن المراكز الحكومية والإدارية الفلسطينية خارج الجدار، فإن الحاجة لتوفير الحيز العام المديني أصبح فضولياً وغير مطلوب عملياً. لأن التبعية الوظائفية تعمقت بين الحي كوحدة حضرية وبين السلطة المحلية والحكومية التي تمتلك الموارد والقوة. هذا الواقع لم يرض الاحتياجات والقدرات الكامنة الفلسطينية في مدينة القدس.

إن أثر الجدار في تعميق حجز الحق الفلسطيني في التخصيص داخل المدينة كان على المستوى المحسوس بواسطة قطع الاتصالات؛ عدم توفير شبكة طرق تربط بين الأحياء الفلسطينية تساهم في الحركة الحرة بينها وفيها وإليها. في المقابل لم تخصص أراض للغايات العامة المدينية التي تتجاوز استخدامات الحي مثل ملعب كرة قدم مديني، مركز خدمات، مكتبة عامة، محكمة.... إلخ. وإن فرضية صائغي الحيز ومديريه من قبل بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية تدعي بأن الفلسطينيين المقدسيين يمكنهم نظرياً استخدام الحيز العام الذي جاء لخدمة اليهود الإسرائيليين في القدس. حيث يطرحون أن القدس هي مدينة واحدة ويجب عدم خلق ازدواجيات في استعمالات الأراضي على المستوى الجمعي المديني. لكن عملياً لا يسمح للفلسطينيين باستخدام هذا الحيز العام الذي جاء على حسابهم ولا يلبي حاجاتهم ورغباتهم. هكذا فإن إشغال الفلسطينيين للحيز المديني ينقبض إلى الوجود الفيزيائي، وإن قطع تواصلهم مع محيطهم الفلسطيني المغذي لهم وظائفياً في الضفة الغربية وغزة وسائر العالم العربي والإسلامي خلق ضائقة بنيوية وقلص الحراك السكاني من المستوى المديني إلى المستوى المحلي في الحي أو القرية. مما أدى ذلك إلى شرذمة ليس فقط في الانتشار الحيزي داخل أجزاء المدينة، بل يحول دون تطوير قيادة مدينية عامة تمثل السكان وتعرض مصالح المقدسيين الفلسطينيين كمجموعة مصلحية جماعية. بل إن ما يحدث ويتطور هو أن أصبحت المجموعات المحلية التقليدية هي التي تحاول تمثيل مصالح الناس على المستوى المحلي. هذا ما شهدناه في تحديد موقع الجدار

إسقاطات حال المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين .

والحكومة الإسرائيلية لأجل إجراء تعديل موضعي عيني في مسار الجدار لكي يخفف الضرر المحلي وربما يؤدي إلى تواصل محلي (مثل الضاحية، صور باهر، أبو ديس/ جامعة القدس... إلخ)، بعد أن فقد الأمل في إيقاف عملية بناء الجدار على المستوى الجمعي. كما أن التمثيل الجمعي الفلسطيني يركز على البعد الجيو سياسي كعنصر مفصلي في تغيير واقع القدس ويقلل من الدور الوظائفي الحياتي للسكان المقدسيين. بالمقابل فإن التمثيل الجمعي الوطني الفلسطيني يحظر على التمثيل المحلي منح شرعية في تخصيص الحيز المفروض إسرائيلياً. هذا الواقع ازداد مع إقامة الجدار. إن النقص في استخدامات الأراضي المخصصة للاستعمالات العامة التي تمكن من فتح فرص اقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني المقدسي، وفصله عن امتداده الفلسطيني خارج الجدار، سوف يؤدي إلى عمليتين متناقضتين لكنهما متكاملتان. من ناحية أولى سوف يخفض الدخول الفلسطيني إلى القدس ويحولها بذلك من مدينة مركزية موفرة الخدمات المدينية والقطرية مثل خدمات تعليمية، خدمات صحية وسياحية إلى مدينة تنقصها هذه الخدمات بعد هجرتها أو تهجيرها إلى خارج الجدار لخدمة الفلسطينيين الذين يعيشون خارج القدس وخارج الجدار. ومن ناحية ثانية ينقص عدد المستهلكين لهذه الخدمات داخل القدس نظراً لتقليص عدد الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون داخل القدس، ولاحقاً يؤدي إلى عدم توفر جدوى اقتصادية ووظائفية في استمرار وجود هذه المؤسسات وتطويرها ما يؤدي إلى إغلاقها وانتقالها إلى منطقة خارج الجدار. في المقابل يزيد هذا الواقع من التبعية الفلسطينية المقدسية للمؤسسات الخدماتية المدينية الإسرائيلية التي تفرض عليهم سلوكاً غريباً عنهم أو أنه على الأقل لا يلبي احتياجاتهم.

إعادة إنتاج الحيز المديني بعد الجدار

أعادت إقامة الجدار إنتاج الحيز المديني المقدسي الفيزيائي والعلاقات مع محيطه وبداخله. وأن إنتاج الحيز يتجاوز كثيراً عملية تخطيط المواقع المادية في المدينة إلى إنتاج وصياغة كل ما يتعلق بالحياة المدينية. وأن توفير الحق في المدينة وإنتاج الحيز يتطلب إعادة بناء علاقات القوة وتوزيع الموارد وتحويلها من السلطات المركزية إلى أيدي السكان المحليين ومندوبيهم، آخذين بعين الاعتبار المساواة في التوزيع حسب الاحتياجات مانعين خلق فجوات بين المجموعات السكانية بغض النظر عن انتمائهم القومي أو الإثني. لا يمكن أن تتوقع أن تحديد حدود الحيز المديني المفروض من قبل الإسرائيليين بواسطة إقامة الجدار سيعيد نسيج علاقات القوة وتوزيع الموارد وإنتاج الحيز. إن خفض عدد الفلسطينيين المقدسيين داخل الجدار ربما سوف يخفف هاجس الضغط الإثنو ديمغرافي الذي يرافق صياغة السياسات والتخطيط الحضري في القدس الموضوعة من قبل أجهزة الحكومة والبلدية الإسرائيلية. تخفيف الهاجس الديمغرافي وتحويل الفلسطينيين المقدسيين إلى أقلية مقطعة ومشرذمة، دون قيادة مدينية جماعية ومؤسسات مدينة عاملة لا يمكنها أن تطالب بإعادة تقسيم الموارد واتخاذ القرارات في إنتاج الحيز مما سيزيد من تردي أوضاع الفلسطينيين الحياتية، بما في ذلك مستوى الخدمات والبنى التحتية. إن رفض مبدأ المطالبة الجماعية الفلسطينية المقدسية مقاسمة القوة والموارد، ضمن السيادة الإسرائيلية وتحتها لأسباب سياسية كون الفلسطينيين خاضعين لسلطة الاحتلال، تشكل حجة إضافية لمتخذي القرار وموزعي الموارد الإسرائيليين في تجاوز الاحتياجات الفلسطينية. إن انخفاض الموارد المخصصة للفلسطينيين يقابله ارتفاع في متطلبات الحياة الحضرية، مما يساهم في تعميق الفجوات بين ما يقدم من البلدية وما هو المطلوب من قبل السكان.

يزيد عدم مشاركة الفلسطينيين في تخطيط الحيز وإنتاجه وتقاسم الموارد والقرارات الحضرية من غربتهم في حيز المدينة ويفرض عليهم إنتاج الحيز دون أخذ مصالحهم واحتياجاتهم بعين الاعتبار. ومن جهة أخرى تتعمق الفجوات بين الأحياء الإسرائيلية والأحياء الفلسطينية. تشمل هذه الفجوات نقص الخدمات والبنى التحتية، تقليص الفرص الاقتصادية والإدارية، وتردي جودة الحياة. إن زيادة الفجوات تؤدي إلى زيادة حيزات الغربة والخوف وتزيد من عدم الاستقرار، خاصة بعد دخول الأجيال الصاعدة إلى حلقات سلسلة المطالبة بخدمات مدينية لائقة في عهد العولمة والانفتاح. لا يمكن أن تقف هذه الأجيال الشابة مكتوفة الأيدي أمام إنتاج الحيز وصياغته المفروضة دون أن يكون لها دور فعال. إن رفض إسرائيل تقاسم إنتاج الحيز المديني سوف يهدد الاستقرار المديني ويؤدي إلى قلاقل تتجاوز ربما إلى مواجهات عنيفة داخل حيز المدينة بين الفلسطينيين والإسرائيليين أساسها الفجوات والسيطرة على الموارد وغلافها الصراع القومي والجيو سياسي.

هكذا فإن إقامة الجدار تطرح مسائل تتعلق بإشكالية المواطنة مقابل الإقامة والمشاركة السياسية على المستوى القطري القومي مقابل المحلي. تعمقت هذه الإشكاليات بعد إقامة الجدار وتفتش عن ترتيبات. لهذه المسائل إسقاطات وتبعات على نسيج الحياة اليومية للوجود الفلسطيني في القدس.

إقامة الجدار وإشكالية الحق في المواطنة

جاءت فكرة تأمين الحق في المدينة بعد أن كان الأفراد يمتلكون الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى القطري والقومي وأن المستوى المديني كان محدوداً. وأن جزءاً من الحق في المدينة هو مشاركة الفرد والمجتمع في بلورة آرائهم وأفكارهم وطلباتهم وإسماعها في ما يتعلق بمكان فعاليتهم في الحيز المديني. وهذا يعني أن الحق في المدينة يعزز المشاركة الديمقراطية المحلية بالإضافة إلى المستوى القومي. والسؤال الذي نطرحه: هل ساهمتم إقامة الجدار في تنظيم العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين المقدسيين لتوفير الديمقراطية المدينية؟ أم أنه أبقى حرمان الفلسطينيين المقدسيين من المشاركة في المواطنة المقدسية، وما معناها في واقع القدس بعد الجدار؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد أولاً من عرض الواقع الحالي قبل إقامة الجدار. يتضح من رصد الواقع أنه يتناقض مع مفهوم الحق في المدينة. الفلسطينيون المقدسيون لم يمنحوا حق المشاركة في الانتخابات القطرية/ (للكنيست) القومية الإسرائيلية على الرغم من أنهم منحوا حق المشاركة في الانتخابات البلدية. أما المشاركة في الانتخابات القطرية فمنحت للمقدسيين الفلسطينيين ليشاركوا في انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٦، ٢٠٠٥، ولم يسمح لهم بتشكيل بلدية فلسطينية. بالمقابل، وكما أشرنا سابقاً، لا يقوم الفلسطينيون المقدسيون باستغلال واستثمار حق الانتخاب المحلي للمشاركة في صياغة اتخاذ القرارات. هذا الرفض هو جزء من رفض الاحتلال من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يُمنح الفلسطينيون، أو تفرض عليهم، المواطنة الكاملة من قبل إسرائيل لاعتبارات إسرائيلية داخلية (ديمغرافية وسياسية). بل منحوا فقط حق الإقامة الدائمة وبقي معظمهم يحملون المواطنة والجنسية الأردنية حتى بعد فك ارتباط الأردن من الضفة الغربية عام ١٩٨٨.

لا نتوقع أن يتغير هذا الواقع بعد إقامة الجدار، بل يبقى الفلسطينيون محرومين من توفير حقوق المواطنة والمشاركة في اتخاذ القرارات. بعد إقامة الجدار، ربما تتطور مجموعة قومية مقدسية جديدة في إسرائيل. مجموعة إثنية/أقلية لا تمتلك حق المواطنة لكنها تخضع للقانون الإسرائيلي ولا يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات القطرية وترفض الانتخابات المحلية. هذا الواقع المتناقض سوف يعمق التناقضات داخل المجتمع الفلسطيني المقدسي ويضعه في مأزق مع المستوى الفردي والجمعي ذلك يشمل السلوك الفردي في الحيز، ويحول دون المطالبة الجادة في تغيير الواقع الحضري وقبوله من قبل إسرائيل وبلدية القدس التي تسيطر على الحيز وتضبط الحراك به وتمتلك القوة والموارد لإنتاجه.

إن إقامة الجدار وفصل الامتداد الحضري بين الأحياء الفلسطينية ونزع الانتماء الشخصي الفلسطيني مع مركزه السياسي الفلسطيني يزيد من التناقضات. وربما يتطور الأمر إلى إعادة تشكيل هوية مقدسية متميزة كخروج من هذه المازق والظرفية المتناقضة كجزء من عملية إعادة صياغة المواطنة الرسمية مقابل العولمة كما طرحت من قبل بيرسيل (Purcell 2003) . حيث كشف بيرسيل إلى ثلاثة تغيرات رئيسة في بلورة المواطنة والانتماء في فترة العولمة، شملت:

إعادة قياس المواطنة.
إعادة التقسيم الجغرافي للمواطنة.

إعادة توجيه المواطنة بعيداً عن الأمة التي تعتبر بمثابة المجتمع السياسي المهيمن، وعن المواطنين الذين يعتبرون كيانات متجانسة.

وهنا تحل فكرة المواطنة متعددة الشرائح التي طرحتها فيرا يوفال-ديفيس محل النموذج الأعلى للمواطنة وفقاً للنموذج الديمقراطي الليبرالي (Yuval-Davis 1999). ومما يعزز هذا النموذج المحلي للمواطنة هو الانطلاقة من مفهوم الحق في المدينة الذي طرحه ليفيفر عندما ركز على الإقامة «Inhabitance" كأساس لتأمين الحق في المدينة (Lefebvre, Nicholson-Smith, and Lefebvre 2013).

إسقاطات حال المؤقت على المقدسيين الفلسطينيين .

وهنا نطرح مسألة دفع المقدسيين الفلسطينيين لأجل تطوير مواطنة جديدة بعد إقامة الجدار للخروج من حالة المؤقت، خاصة في واقع التناقض الذي انحدروا إليه بدون أن يكون لهم دور في إنتاجه.

هكذا فإن إقامة الجدار تطرح مسائل تتعلق بإشكالية المواطنة مقابل الإقامة والمشاركة السياسية على المستوى القطري القومي مقابل المحلي. تعمقت هذه الإشكاليات بعد إقامة الجدار وتفتش عن ترتيبات. لهذه المسائل إسقاطات وتبعات على نسيج الحياة اليومية للوجود الفلسطيني في القدس. خاصة أن توزيع الموارد المالية والأرض في الواقع المقدسي كما هو في الواقع الإسرائيلي بشكل عام مرتبط بشكل عضوي بالانتماء القومي والإثني. إن إقامة الجدار جاءت لتعزز يهودية وإسرائيلية القدس. هذا التعزيز لا يمكن أن يكون في فراغ خاصة في حالة حرمان المواطنة المتساوية والمشاركة الجيو سياسية في القدس والتي يحول الجدار دون تكوينها وإبقاء الفلسطينيين في حال المؤقت، بل على العكس يحول دون التفكير فيها. فقد جاء الجدار من فكرة «نحن هنا وهم هناك»، أي الفصل السكاني ومنع المشاركة الحيزية والخروج من حال المؤقت.

خاتمة

مسألة مكانة وحال الفلسطينيين العرب المقدسيين هي نتاج احتلال استعماري استيطاني يقوم بتثبيت نفسه بالقوة وتغيير الواقع على الأرض، مستخدماً رواية دينية توراتية تدفع لصراع أيديولوجي، جيو-سياسي، ديمغرافي، وتبرر الهيمنة على الموارد المادية والمعنوية بين العرب الفلسطينيين واليهود الصهيونيين. هذا الصراع طويل الأمد له أشكال متعددة، بمستويات مختلفة وله آثار مباشرة وغير مباشرة على الفرد والمجتمع في القدس. كما أن مركباته وأدواته تغيرت منذ احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وحتى اليوم وذلك مع تَغُّير الحال الديمغرافي، السوسيو-ثقافي، الاقتصادي، والجيو سياسي، والمتأثر بواقع توازن القوى بين العرب والعبرانيين الصهاينة.

منذ احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، يعاني المقدسيون من سياسة التمييز المُمَنْهجة من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته (بلدية القدس، سلطة الأراضي، وزارات مختلفة)، وذلك بعد أن منُحوا مكانة خاصة، مختلفة عن سائر الفلسطينيين الذين يسكنون الأراضي المحتلة. هذه المكانة، بعضها ذات سمات مؤقتة وأخرى ثابتة، شملت الأرض/ المكان، الإنسان، المؤسسات الرسمية والشعبية، وتحولت خلال الفترة التي تجاوزت خمسة عقود، عُمِقت خلالها السيطرة الإسرائيلية على الأرض، وطبقت قوانين قسرية بشكل انتقائي على المقدسيين. أدى هذا التمييز إلى إحداث قصور في توفير جميع مرافق البنى التحتية وعلى وجه الخصوص الشوارع والمرافق الصحية والتعليمية. من جهة ثانية، وضمن الاعتبارات الإستراتيجية لدولة إسرائيل في ما يتعلق بمكانة فلسطينيي القدس الشرقية في المشروع الاستعماري الاستيطاني الأوسع، هناك برامج استثمارية تطويرية أطلقت مؤخراً من قبل الحكومة المركزية تستهدف الأحياء الفلسطينية بهدف "تحسين جودة الحياة" و"تقليص الفجوات"، مع إبقاء مكانة المقدسيين كما هي "المقيم الثابت" (رمون، ٢٠١٨)، كجزء من استمرار تهديد الإنسان على اعتبار أنه مؤقت. في المقابل ينظر معظم المقدسيين لهذا الاحتلال بأنه مؤقت، ونهايته قريبه.

ساهمت حالة المؤقت المتبادلة في صياغة السلوك السياسي والسوسيو-ثقافي لغالبية الفلسطينيين والمتأثره بطبيعة المشروع الوطني الفلسطيني وأهدافه الذي يسعى لنيل التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. هذا الخطاب وسلوك المقدسيين الوطني الفلسطيني يجعل المقدسيين مترنحين بين المطالب المدنية والبلدية والمطالب القومية الوطنية. في المقابل تطبق الحكومة الإسرائيلية، ومعها بلدية القدس، سياسات ومصفوفة ضبط ذكية ذات مركبات خشنة وناعمة (خمايسي، ٢٠١٨) تُبْقي مكانة المقدسيين كمقيمين "ثابتين"، يعانون من حال المؤقت، ويتم التعامل معهم على أساس أنهم أفراد وليس مجموعة قومية ذات مصلحة وطنية قومية جماعية. وحددت هذه السياسات ومصفوفة الضبط الميزانيات المستثمرة في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية ومَيَّزت ضد المقدسيين كأفراد وجماعات.

كما أن إقامة الجدار أحدثت وتحدث إعادة تشكيل حيز مدينة القدس وإنتاجه والعلاقات بين ساكني المدينة والمقيمين فيها. يحدد هذا الجدار يحدد الحق الفلسطيني في المدينة ويحدّ منه. حاولنا معاينة بعض إسقاطات الجدار وتأثيره على الحق في المدينة وإبقاء حال المؤقت منطلقين من الفكرة الليفيفريانية المتعلقة بمفهوم حقوق المواطنة المدينية والحضرية، مع وعينا وإدراكنا أن هذا المفهوم في الأصل غير مناسب لتحليل واقع القدس لكنه يضيف بعداً آخر لفهم العلاقات داخل مدينة القدس

بين الفلسطينيين والإسرائيليين. حاولنا التركيز في الدراسة على كيفية سلب الحق في المدينة بعد إقامة الجدار. فإن المحلية الحاراتية والقروية التقليدية تعمقت، ولم يتطور حيز حضري مديني. إن نتيجة إقامة الجدار هي صياغة وإنتاج حيز لا يمكن أن يؤمن مشاركة ندية فلسطينية في تطويره، وتحول دون توزيع وتقاسم عادل ومتساوٍ في الموارد وصقل القرارات الحضرية. إن الإقامة/ المواطنة المنقوصة والمفروضة والمشروطة على المقدسيين الفلسطينيين تجعلهم في حيرة من أمرهم وينحدرون إلى مآزق لا يمتلكون القدرة على إدارتها في حالة التجاذب المتناقض بين الانتماء على المستوى القومي والوطني والانتماء على المستوى المديني المحلي وتلبية الطموحات السياسية القومية، وتوفير الأمور الحياتية في الحيز الحضري. استمرار تجاهل الأضرار الكبيرة التي يلحقها حال المؤقت حتى بعد إقامة الجدار بالمدينة على المديين القصير والبعيد هي جريمة بحق المدينة وسكانها المقدسيين الفلسطينيين.

المراجع

Goodin, Robert E., ed. 2008. Discretionary *Time: A New Measure of Freedom*. Cambridge ; New York: Cambridge University Press.

Hazan, Anna. 1995. *Jerusalem Municipal Boundary 1948-1993*. Jerusalem: The Jerusalem Institute for Israel Studies. https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB_shiput-jerusalem.pdf.

Jefferis, Danielle C. 2012. "The 'Center of Life' Policy: Institutionalizing Statelessness in East *Jerusalem." Jerusalem Quarterly*, no. 50: 94–103.

Lefebvre, Henri, Eleonore Kofman, and Elizabeth Lebas. 1996. *Writings on Cities*. Cambridge, Mass, USA: Blackwell Publishers.

Lefebvre, Henri, Donald Nicholson-Smith, and Henri Lefebvre. 2013. *The Production of Space*. 33. print. Malden: Blackwell Publishing.

Purcell, Mark. 2003. "Citizenship and the Right to the Global City: Reimagining the Capitalist World Order." *International Journal of Urban and Regional Research* 27 (3): 564–90. doi:10.1111/1468-2427.00467.

Samman, Maha. 2017. *Trans-Colonial Urban Space in Palestine: Politics and Development*. Place of publication not identified: ROUTLEDGE.

———. 2018. "The Production of Colonial Temporal Patterns in East Jerusalem." *Journal of Holy Land and Palestine Studies* 17 (1): 59–74. doi:10.3366/hlps.2018.0179.

Yuval-Davis, Nira. 1999. "The 'Multi-Layered Citizen.'" *International Feminist Journal of Politics* 1 (1): 119–36. doi:10.1080/146167499360068.

أريئيلي، شاؤول. ٢٠١٧. *المسيائية على صخرة الواقع- المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية: رؤية أم وهم؟* ١٩٦٧-٢٠١٦. القدس: الموقع الرسمي لآريئيلي. https://bit.ly/3vN75cD.

اوستسكي، سارة، ويوسف جبارين, محرر. ٢٠١٦. *مواطنة مشروطة: حول المواطنة، المساواة والتشريع التعسفي*. حيفا: إصدار دار نشر برديس.

خمايسي، راسم محيي الدين. ٢٠٢٢. "التخطيط الحيزي والممارسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين." *المستقبل العربي* السنة ٤٥ (٥٢٥): ٤٥–٥٨.

كنيست إسرائيل. ١٩٨٠. "القانون الأساسي: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل." مترجمة لدى: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. https://bit.ly/3jOh1zJ.

———. ٢٠١٨. "قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي." ترجمة إلى العربية- مركز عدالة. https://bit.ly/3QnbfBg.